

ا. مقدمة

بلغ إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتألف أساساً من الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقدميات الاجتماعية، قيمة 1353 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- نيسان 2012، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 24 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011، حيث كان قد بلغ 1329 مليار ليرة.

بلغت الرواتب والأجور 914 مليار ليرة في كانون الثاني- نيسان 2012 مسجلة بذلك انخفاضاً بقيمة 59 مليار ليرة (6 بالمائة) مقارنة مع الفترة نفسها من العام الفائت حيث كانت قد بلغت 972 مليار ليرة. إن المبلغ المدفوع في فترة كانون الثاني- نيسان 2012 يتضمن 88 مليار ليرة مخصصة لتغطية الفروقات المدفوعة من ضمنها فروقات سلسلة الرتب والرواتب، في حين بلغت هذه المدفوعات قيمة 174 مليار ليرة من أصل مجموع المبلغ المدفوع في الفترة نفسها من العام الفائت.

بالتالي لدى استثناء قيمة الفروقات المدفوعة، يصبح مجموع الرواتب والأجور 799 مليار ليرة في كانون الثاني- نيسان 2011 مقارنة مع 826 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، أي بزيادة قدرها 27 مليار ليرة (3 في المائة)، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي.

جدول رقم 1: تأثير دفع الفروقات على الرواتب و الأجور

2011/2012	ك2-نيسان 2012	ك2-نيسان 2011	مليار ليرة لبنانية
-6%	914	972	الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)
3%	826	799	الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ا.ا. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، محققاً نسبة 30 في المائة مع نهاية شهر نيسان 2012 مقارنة مع 35 في المائة في نهاية شهر نيسان 2011.

جدول 2: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها		نفقات أخرى /8		التقديمات الاجتماعية /7		التعويضات /6		مخصصات الرواتب والأجور		(مليار ل.ل.)
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	
ك-2	ك-2	ك-2	ك-2	ك-2	ك-2	ك-2	ك-2	ك-2	ك-2	
نيسان	نيسان	نيسان	نيسان	نيسان	نيسان	نيسان	نيسان	نيسان	نيسان	
821	928	2	1	252	240	25	24	542	664	الجهاز العسكري
520	614	1	0	169	156	16	16	334	442	الجيش
213	252	0	0	63	68	8	6	142	177	قوى الأمن الداخلي /1
40	47	1	1	10	11	1	1	28	34	قوى الأمن العام /2
48	16	0	0	9	4	1	1	38	11	قوى أمن الدولة /3
255	235	0	0	0	0	20	21	235	214	الجهاز التربوي
256	154	94	35	2	2	23	23	137	95	الجهاز المدني /4
81	25	81	25							تعاونية موظفي الدولة
22	12									الجمارك /5
1353	1329	96	36	254	241	68	68	914	972	إجمالي الإنفاق

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

- (1) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
- (2) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
- (3) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
- (4) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (5) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار 2011، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
- (6) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
- (7) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
- (8) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاقد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كرتب عمل

III. مخصصات الرواتب والأجور

سجلت مخصصات الرواتب والأجور انخفاضاً بقيمة 59 مليار ليرة، لتصل إلى 914 مليار ليرة في الفترة الممتدة من كانون الثاني حتى نيسان 2012، بعد أن كانت قد سجلت 972 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الفائت. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تدني المدفوعات المقدمة إلى الجهاز العسكري (-122 مليار ليرة) مقابل زيادة أصغر حجماً في المدفوعات العائدة للجهازين التربوي (21 مليار ليرة) والمدني (42 مليار ليرة).

III.A. الجهاز العسكري

على صعيد الجهاز العسكري، جاء الانخفاض الذي بلغ 18 في المائة بشكل أساسي نتيجة لتسديد (أ) تعويضات خدمة الميدان من خلال دفعة واحدة في شباط 2011 بقيمة 51,7 مليار ليرة - مقابل لاشيء في كانون الثاني -

نيسان 2012، و(ب) تسديد الدفعة السادسة من فروقات سلسلة الرتب والرواتب للجهاز العسكري عن الأعوام 1996-1998¹ في كانون الثاني- نيسان 2011 بقيمة 116 مليار ليرة، مقابل 33 مليار ليرة خلال العام الحالي. وعند استثناء هاتين الدفعتين، ترتفع مدفوعات الجهاز العسكري بقيمة 14 مليار ليرة نتيجة تطويع 2500 عنصر إضافي في قوى الأمن الداخلي عام 2011، وقد بدأ تأثيره في الرواتب يظهر بشكل ملحوظ ابتداءً من شهر آب 2011.

III.B الجهاز التربوي

على صعيد الجهاز التربوي، إن الارتفاع الذي بلغت نسبته 10 بالمائة في كانون الثاني- نيسان 2012 ناتج بشكل أساسي عن دفعة بقيمة 20,3 مليار ليرة² في كانون الثاني 2012 عائدة إلى فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية³ المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

III.C الجهاز المدني

على صعيد الجهاز المدني، جاء الارتفاع البالغ 44 بالمائة بشكل أساسي نتيجة (أ) الدفعات العائدة لتغطية فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية عن الأعوام 2005-2009 (لمزيد من المعلومات حول هذه الفروقات يمكن مراجعة المربع رقم 2 في تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها عن شهر شباط 2012)، إضافة إلى (ب) تأخير تسديد دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 التي كان يتوجب دفعها قبل نهاية العام 2011. وقد سجلت هذه الدفعات ارتفاعاً بقيمة 17 مليار ليرة (40 في المائة) و13 مليار ليرة (31 في المائة) على التوالي بين كانون الثاني- نيسان 2012 والفترة عينها من العام 2011، وذلك من مجمل الارتفاع في هذه الفئة والبالغ 42 مليار ليرة.

من منظار إداري، شهدت مدفوعات الجهاز المدني العائدة إلى موظفي السلك الخارجي المعيّنين في البعثات خارج لبنان، والدبلوماسيين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، إضافة إلى القضاة - بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتدربين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة - ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الفترة (14 مليار ليرة و7 مليار ليرة و13 مليار ليرة على التوالي) مفصلة على الشكل الآتي:

- نمو المدفوعات إلى موظفي السلك الخارجي المعيّنين في البعثات نتيجة مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية. من ضمن مجمل الـ 32 مليار ليرة المدفوعة في فترة كانون الثاني- نيسان 2012، يعود مبلغ 13,6 مليار ليرة لتغطية رواتب أشهر شباط حتى أيار 2012، ومبلغ 3,7 مليار ليرة لتغطية رواتب

¹ تتم هذه الدفعات بموجب القانون 2008/63 الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات 2009-2011 لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2009، ص 18-19.

² تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم 2011/7341 الذي سمح بدفع مبلغ قدره 30 مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين 2010/1/1 و2011/10/31.

³ بموجب القانون 2011/159- الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتين استثنائيتين اعتباراً من 2010/1/1 ودرجتين استثنائيتين اعتباراً من 2011/1/1. تجدر الإشارة إلى أنه لهذا القانون أثراً دائماً أيضاً، إذ وابتداءً من 2012/1/1 سيتم دمج قيمة الأربع درجات الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعيّنين.

وأجور عام 2011 (بشكل أساسي النصف الثاني من العام)، ومبلغ 5 مليار ليرة لتغطية رواتب النصف الثاني من العام 2010. بينما يتضمن المبلغ المتبقي (والبالغ 9,3 مليار ليرة)، 9 مليار ليرة⁴ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية (لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة المربع رقم 2 في تقرير الرواتب والأجور عن شهر شباط 2012)، إضافة إلى بدل فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1998-1996. والجدير ذكره أن المبالغ المدفوعة خلال كانون الثاني - نيسان 2011، والبالغة 18 مليار ليرة، تشمل 2 مليار ليرة بدل فروقات سلسلة الرتب والرواتب، 9,12 مليار ليرة بدل رواتب وأجور فترة شباط - أيار 2011، إضافة إلى 3 مليار ليرة بدل رواتب عائدة للنصف الثاني من العام 2010.

- نمو المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في وزارة الخارجية في بيروت نتيجة دفع مبلغ 7 مليار ليرة في نيسان 2012 بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية⁵. بالتالي بلغت فروقات أسعار الصرف المدفوعة لصالح الدبلوماسيين بين كانون الثاني ونيسان 2012 حوالي 16 مليار ليرة.
- نمو المدفوعات لصالح القضاة من 14 مليار ليرة في كانون الثاني - نيسان 2011 إلى 26,9 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2012، وذلك نتيجة مسألة توقيت الدفعات المتعلقة بفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1998-1996 والبالغة 4 مليار ليرة في العام 2012 مقابل لا شيء في العام 2011. أما المبلغ المتبقي، والبالغ 8,5 مليار ليرة، فيعود لارتفاع رواتب القضاة (المدنيين والروحانيين) عقب اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم⁶.

من الجدير ذكره أنه تم دفع بعض مخصصات الرواتب والأجور لبعض عناصر الجهاز المدني بموجب سلف خزينة⁷.

IV. التقديمات الاجتماعية

سجلت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة 13 مليار ليرة، لتبلغ 254 مليار ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بعد أن كانت قد سجلت 241 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الفائت. على صعيد المستفيدين، ارتفعت الدفعات المقدمة إلى كل من الجيش (+13 مليار ليرة) و قوى الأمن العام (+5 مليار ليرة) و انخفضت تلك المخصصة لقوى الأمن الداخلي (-5 مليار ليرة). أما على صعيد الخدمات، فقد ارتفعت الدفعات المتعلقة بكل من المنح التعليمية (+38 مليار ليرة) و تقديمات المرض والأمومة (+4 مليار ليرة)، مقابل انخفاض في دفعات التقديمات الاستشفائية (-30 مليار ليرة).

⁴ بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم 6873 تاريخ 18 تشرين الثاني 2011.

⁵ بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم 6873 تاريخ 18 تشرين الثاني 2011.

⁶ بموجب القانون رقم 173 تاريخ 2011/8/29. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة المربع رقم 2 في تقرير الرواتب والأجور لكانون الأول 2011.

⁷ بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم 6622 تاريخ 2011/10/19، مرسوم رقم 6752 تاريخ 2011/10/29، مرسوم رقم 6823 تاريخ 2011/11/16، مرسوم رقم 6827 تاريخ 2011/11/16، مرسوم رقم 6840 تاريخ 2011/11/17، مرسوم رقم 6873 تاريخ 2011/11/18، مرسوم رقم 7034 تاريخ 2011/12/3 و مرسوم رقم 7359 تاريخ 2012/1/9.

٧. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"⁸، والمؤلفة بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، بشكل ملحوظ في فترة كانون الثاني - نيسان 2012 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد المدفوعات، حيث تم تحويل مبلغ 81 مليار ليرة⁹ في العام 2012 إلى تعاونية موظفي الدولة مقابل 25 مليار ليرة فقط في كانون الثاني - نيسان 2011.

٧.١ المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً بقيمة 10 مليار ليرة في فترة كانون الثاني - نيسان 2012 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2011، وذلك عائد بشكل أساسي إلى تسديد فروقات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام 1998-1996 في كانون الثاني 2012 والتي بلغت حوالي 9,3 مليار ليرة. كما جرت العادة بالنسبة إلى الرواتب والأجور العائدة للجمارك، تم تسديد هذه الدفعات من حساب الأمانات.

⁸ يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (1) المكافآت، (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة رب عمل لتأمين التغطية للعاملين الذين لا يستفيدون من تقديرات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

⁹ تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 7005 تاريخ 2011/11/30، الذي سمح بدفع مبلغ قدره 61 مليار ليرة لصالح تعاونية موظفي الدولة لتغطية نفقات عام 2011.